

إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية في ضوء الاندماج في النظام التجاري العالمي

جامعة ام البواقي

د/ عبود زرقين

الملخص: تعتبر قضية البحث عن إستراتيجية لتنمية الصادرات الصناعية من أهم القضايا التي تواجه الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة، بسبب التحديات التي تواجهها الصادرات الصناعية الجزائرية، بعد إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، وما ستشهده من إزالة المعوقات والحواجز الجمركية والكمية أمام التجارة الدولية وتحريرها، وما يترتب على ذلك من زيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق الداخلية والخارجية . وبناء على ما سبق جاءت هذه الورقة البحثية. إسهاما منا في توضيح مدى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى إستراتيجية لتنمية الصادرات الصناعية، تأخذ بعين الاعتبار الظروف المستجدة للاقتصاد الجزائري في إطار الاندماج في النظام التجاري العالمي

الكلمات المفتاحية: الصادرات الصناعية ، النظام التجاري العالمي، الصناعة الجزائرية ، الصادرات ، الأسواق العالمية

ABSTRACT :

The issue of search strategy for the development of industrial exports of the most important issues facing the Algerian economy in recent times, because of the challenges faced by industrial exports Algerian, after the signature of the Association Agreement with the European Union, and join the upcoming World Trade Organization, and will witness the removal of barriers and non-tariff barriers and quantitative to international trade and edited, and the consequent increase of international competition in domestic and foreign markets.

Based on the above, this paper came to clarify the extent of the Algerian economy to a strategy for the development of industrial exports, take into account the new circumstances of the Algerian economy in the context of integration into the global trading system.

Key words: industrial exports, the global trading system, the Algerian industry, exports, global markets.

مقدمة:

حظيت قضية التصدير في السنوات الأخيرة، بما لم تحظ به قضية اقتصادية أخرى لما لها من أهمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية، لذا كان من الضروري الاهتمام بقضية التصدير للاستفادة من ذلك التحرير وفتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات الجزائرية.

وعلى الرغم من المحاولات والجهود التي تبذلها الجزائر حاليا من أجل دعم الصادرات الصناعية وزيادتها. إلا أنه يوجد العديد من المعوقات التي تعترض نموها وتحول دون تأدية دورها في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما يستلزم ضرورة الإسراع بوضع إستراتيجية لتنمية الصادرات الصناعية تعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل والمعوقات التي تحول دون تحقيق زيادتها ونفاذها في الأسواق العالمية.

مشكلة البحث: يؤدي اندماج الجزائر في النظام التجاري العالمي إلى الالتزام بمبادئ والأسس القانونية لهذا النظام، في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية واتفاقية الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك لما لهذه الاتفاقيات العالمية من تأثير واسع على مجمل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي.. وهذا ما يثير تساؤلات عديدة حول التحديات المحتملة التي ستواجه الصادرات الصناعية الجزائرية، ومدى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى إستراتيجية لتنمية الصادرات الصناعية في ضوء الوضع الحالي للصناعة الجزائرية.

أهمية البحث

تؤكد أهمية هذا البحث في التحديات التي تواجهها الصادرات الصناعية الجزائرية بعد توقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، بإزالة المعوقات والحوجز الجمركية

والكمية أمام التجارة الدولية وتحريرها ،وهذا ما يترتب عليه من زيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق الداخلية والخارجية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تبيان الوضعية الحالية للصناعة الجزائرية ،و تحديد أهم الرهانات والتحديات التي تواجهها في ضوء اندماج الجزائر في النظام التجاري العالمي.
- إبراز أهم المشاكل والمعوقات تعترض الصادرات الصناعية الجزائرية في نموها وتطورها وتحول دون تأدية دورها في التنمية الاقتصادية .
- توضيح مدى حاجة الاقتصاد الجزائري إلى إستراتيجية لتنمية الصادرات الصناعية في إطار الاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد.

منهجية البحث: للإجابة على تساؤلات البحث ونظرا لطبيعة الموضوع ،تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء المعلومات عن الواقع الحالي للصناعة الجزائرية ، ومدى حاجة الاقتصاد الجزائري لتبني إستراتيجية لتنمية صادراته الصناعية، لكي يستطيع أن يتفاعل بإيجابية مع هذا الاندماج في السوق العالمي .بالإضافة الاعتماد في جانب آخر من الموضوع على المنهج الاستنباطي في استعراض للتحديات التي ستواجهها الصادرات الصناعية بعد إمضاء اتفاقيات الشراكة الأوروبية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية .

تقسيمات البحث

بناء على ماسبق وتحقيقا لأهداف البحث قمنا بتقسيم موضوعاته إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو الآتي:

المحور الأول-واقع الصناعة الجزائرية

المحور الثاني-المعوقات التي تؤثر على الصادرات الصناعية الجزائرية

المحور الثالث-المحاور الرئيسية لإستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية

المحور الأول - واقع الصناعة الجزائرية

إن واقع الصناعة الجزائرية وماتتصف به من خصائص تشير بمجملها إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب ، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة ،إذا مابقيت على وضعها الراهن ،الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال ،لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة .

ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية ،ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية :

أ - (ضعف الإنتاج الصناعي :

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي ،لا تتعدى ⁽¹⁾ 13%، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة ، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية ،حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية ،إذ لم تستطيع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة ،بل انحصرت تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية ،أي التوجه للداخل ،وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية ،لأن تكون سجيئة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده ، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها ،حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة

السوق الذي تعمل له وتصارع فيه ، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه ، غير متجربة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة ، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا .

ب - (ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية:

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج ، القيمة المضافة ، الربح .). وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات ، سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج⁽²⁾

وتتصف الصناعة الجزائرية ، عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية .

ج - (الحماية وضعف القدرة على المنافسة:

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين ، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق ، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته ، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية ، بسبب المستوى المرتفع من الحماية

وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية ، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتج المحلي ، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها . إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها ، بل كانت النتائج عكس ما أريد وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة أبرزها :

- تدني مواصفات السلعة المنتجة .

- الارتفاع في كلفة الإنتاج .
- آلية عمل اقتصادي وإداري سمته الأساسية البيروقراطية
- تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها

وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي ، وانخفاض حجم صادراته ، إلا أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهينا لها مع القطاع الخاص المحلي ، مما فاقم من مشاكله في البداية ، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة ، وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة ، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي مازال يعاني من المشاكل السابقة ، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى ، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه ، وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل :

- توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة .
- المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية .

د - (العلاقة مع السوق الخارجية :

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقة العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة ، قد زاد من حجم المستوردات ، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية ، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها ، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان .

ل - (ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع :

تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية ، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية ، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها :

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة ، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية .
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة .

- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية، وليست عملية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتج، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته، ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

ن - (الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة :

لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهمنها هو ما أحدثته وتحديثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ (3):

- الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج .
- طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال .
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي، كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات

مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على إقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطوير هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعمل بها (4) إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطوير هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريبه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

هـ - (عدم مرونة الجهاز الإنتاجي :

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقدمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة، لاجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل

عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير ،لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول ، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها .

و - (العملية الصناعية المتجزئة :

إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشعبة تشمل على جوانب عدة (5):

- عملية الإنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية (الاستهلاك) ،وكذلك الدور التنموي (التراكم الرأسمالي)
- عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار
- عملية محرضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها ،تدعم العملية الأساسية فتضع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة ، وتمكنها من لعب دور رئيسي في مضاعفة وخلق صناعات جديدة .
- عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان ،حتى أنها فاقت عملية الإنتاج نفسها ، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه .

بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط ،همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه ،بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين

الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متما وملازما لعملية الإنتاج .

المحور الثاني- المعوقات التي تؤثر على الصادرات الصناعية الجزائرية

على الرغم من الجهود و المحاولات التي تبذل من أجل دعم الصادرات الصناعية وزيادتها ،من تحرير للتجارة و إعفاءات و تخفيضات في الضرائب بكافة أنواعها ، والتشجيع للصناعات الصغيرة والمتوسطة والدخول في اتحادات إقليمية و مشاركة دولية ؛إضافة إلى إزالة الكثير من القيود وتقديم العديد من الحوافز حتى تستطيع الصادرات الصناعية الجزائرية ارتياد الأسواق الدولية بقدر كبير من المنافسة و مع تبني الحكومات المتعاقبة لقضية الصادرات و تنميتها و اعتبارها مسألة حياة أو موت بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،إلا أن الصادرات الصناعية الجزائرية من غير قطاع المحروقات ما زالت تتسم بالضآلة وتعتمد على تصدير الفائض من الاستهلاك المحلي ، و بعض من المواد الأولية والإنتاجية، مما يؤدي إلى تذبذب حصيلاتها و انخفاضها ، و يرجع ذلك إلى العديد من العقبات و المعوقات التي تعترض نموها وتطورها ،وإن كان طبيعة البحث لايسمح بتناول كل المعوقات والمشاكل التي تواجه تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية ،إلا أنه يمكن استعراض أهم المعوقات والمشاكل و التي نجملها في مايلي:

-(1-3) المعوقات المرتبطة بالإستراتيجية الصناعية

طبقت الجزائر عند قيامها بالتخطيط للتنمية إستراتيجية صناعية قائمة على تنمية الصناعات التكاملية ، بهدف تحقيق النمو الاقتصادي بإنشاء قاعدة صناعية تسد حاجة السوق المحلي من السلع المختلفة .و تحد من الاعتماد على العالم الخارجي ، ولكن قد ترتب على هذه الإستراتيجية بعض المعوقات التي حدثت من الارتقاء بالصادرات و زيادتها في الأسواق الدولية .

فقد أدت الإستراتيجية الصناعية التي تم إتباعها لفترة طويلة إلى انخفاض مرونة الصادرات لوجود إختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري ، مما أظهر ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم تكيفه بالقدر المطلوب مع الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في فترة التسعينات ومن بينها تخفيضات في سعر صرف الدينار ، إلا أن الصادرات الصناعية من غير المحروقات لم تستجب لذلك بالزيادة ، و هو ما يشير إلى أن تخفيض سعر الصرف ليس هو العامل الوحيد لزيادة الصادرات في ظل عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم و محددة لتنميتها.

كما أدى إتباع هذه الإستراتيجية الصناعية إلى إقامة مركبات و صناعات ضخمة لاتعمل بكامل طاقتها الإنتاجية ، لضيق السوق المحلي و عدم الاهتمام بالتصدير ، ونتيجة لذلك تم حرمان هذه الصناعات من مزايا الإنتاج الكبير ، و عدم إعطاء الاهتمام الكافي لاستخدام فنون الإنتاج المتقدمة . الأمر الذي ترتب عليه انخفاض الإنتاجية و ارتفاع نفقة الإنتاج و زيادة الدعم الموجه لتلك الصناعات ، وفي ظل الحماية المرتفعة للصناعات المحلية من منافسة المنتجات المستوردة وعدم تحسين جودة المنتجات و الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وانعدام السعي إلى الابتكار و التجديد والنتيجة المنطقية ، لذلك هي التخلف التكنولوجي للصناعات المقامة ، و بالتالي تدهور نوعية منتجاتها طالما أنها تباع في السوق الداخلية بأسعار مرتفعة ، مما حد من الاتجاه إلى التصدير و التحيز ضده. (11)

- (2-3) المعوقات الخاصة بالإنتاج الصناعي

تؤثر معوقات الإنتاج الصناعي على قدرة هذا القطاع على التصدير ، و بالتالي فشل أي سياسة خاصة بتنمية صادراته ومن بين هذه المعوقات :

1- عدم توافر مؤسسات صناعية مؤهلة للتصدير بإنتاج سلع على مستوى عال من ناحية الجودة و السعر ، مما نتج عنه ضعف حجم الصادرات

الصناعية الجزائرية لارتفاع أسعار المنتجات و انخفاض مستوى جودتها مقارنة بالدول المنافسة ،و ذلك لعدم تهيئة المؤسسات الصناعية إلى الإنتاج من أجل التصدير⁽¹²⁾

2- ضعف الهيكل الإنتاجي للصناعات التحويلية و اعتماده على مجموعة محدودة من سلع التصدير

و ارتفاع تكاليف إنتاجها ، وضعف نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الوطنية و تركزها في سلعة واحدة هي البترول ،مما يشكل تهديدا لمصادر العملات الأجنبية و حصيلة الصادرات عموما في حالة انخفاض أسعاره ،كما حدث عام 1986.

3-أدى التقادم التكنولوجي للآلات و المعدات و عدم متابعة التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال الإنتاج نتيجة لعدم توافر التمويل اللازم لعمليات التحديث و التطوير لهياكل الإنتاج الصناعي إلى ارتفاع تكلفة المنتجات الصناعية المصدرة و عدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية ، لانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة .

4-إنشاء كثير من المشاريع الصناعية الضخمة خلال فترة الستينات والسبعينات بدون دراسة جدوى حقيقية و تبني سياسة التوسع الأفقي (بناء طاقات جديدة)،(و إهمال سياسة التوسع الرأسي)زيادة الإنتاج و الإنتاجية) ، بإدخال التكنولوجيا المتطورة و رفع مهارة و كفاءة القوى العاملة .

5-انخفاض قدره المؤسسات الصناعية العمومية التي تم خصصتها على تنمية صادراتها إلى دول الأسواق الحرة ، لأنها لم تجد ضرورة خلال الفترة السابقة من تكوين كفاءات و خبرات تنظيمية و تصديرية قادرة على التعامل في الأسواق الدولية⁽¹³⁾

6- عدم تطابق المواصفات القياسية للمنتجات التصديرية الجزائرية مع المواصفات العالمية ، وعدم تحديثها بصفة مستمرة و بالسرعة المطلوبة لمواكبة التطور التكنولوجي و المعارف العلمية ⁽¹⁴⁾

(3-3) المشاكل الضريبية و الجمركية و ضعف الاستثمار : أدى ارتفاع الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية و الخامات و مستلزمات الإنتاج اللازمة للإنتاج التصديري إلى زيادة تكلفة الإنتاج ، و من ثم ارتفاع أسعار المنتجات المصدرة و تقليل قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية ، الأمر الذي أدى إلى تحول الكثير من القطاع الخاص إلى الإنتاج و البيع في السوق المحلية حيث انخفاض مستوى الجودة و السوق الواسع و الربح و ضعف المنافسة.

و قد ضاعف من مشكلة زيادة الأعباء المالية للأنشطة التصديرية عدم تمتع نشاط التصدير بميزات محفزة في القوانين الضريبية الجزائرية المتعاقبة ، فبالنسبة لأرباح المؤسسات الصناعية عن نشاطها الصناعي و الأرباح الناتجة من عمليات التصدير و بالنظر إلى هذه الميزة لأرباح النشاط التصديري فنجدها ضئيلة جدا و لا تشجع إلى الاتجاه نحو التصدير ، و بصفة خاصة الصناعات التصديرية الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى إجماع هذه الصناعات عن الدخول في مجال التصدير ، و ذلك على العكس من معظم التشريعات الضريبية في الدول الأخرى التي تعامل النشاط التصديري معاملة متميزة تصل إلى حد الإعفاء الكامل من الضريبة ⁽¹⁵⁾

كما أدى أيضا قصور و ضعف الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التصدير بالشكل الكافي نتيجة القيود و المعوقات التي تعترض قدومه على الرغم من التعديلات العديدة في قوانين الاستثمار المتعاقبة ، إلا أنها غير كافية لانسيابه في الاقتصاد الجزائري و خاصة في الصناعات التصديرية ، لما له دور حيوي في جلب التكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة ، والارتباط

بأسواق الخارجية ، وإنشاء الصناعات الجديدة ، و تحسين القدرة الإنتاجية و التنافسية للصناعات القائمة ، و ربط الموردين المحليين بأسواق الدولية .

- (4-3) المعوقات الخاصة بالتمويل و التأمين

تؤثر المعوقات الخاصة بالتمويل و التأمين على الصادرات الصناعية تأثيرا سلبيا على قدرة و رغبة المنتجين و المصدرين على ارتياد الأسواق الخارجية ، لعدم شمول السياسة التمويلية التحفيز اللازم للأنشطة التصديرية أو للخوف من المخاطر التي تتعرض لها الصادرات الصناعية في الأسواق الخارجية ، نتيجة عدم وجود المؤسسات المالية اللازمة لتمويل الصادرات و التأمين عليها بالقدر الكافي لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لمتطلبات التوجه للتصدير بإنشاء المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة و تطورها بما يسائر التقدم التكنولوجي المطلوب في العمليات التصديرية.

و بالرغم من قيام بعض البنوك الجزائرية بتمويل الصادرات والتأمين عليها ، إلا أن عدم توافر الموارد المالية المناسبة و بشروط ميسرة لتمويل الصادرات قد أعاق من قدرتها على تحقيق دورها بالدرجة المطلوبة.

و قد افترقت السياسة الائتمانية الجزائرية الآلية المناسبة لتحفيز الصادرات و تشجيعها بمعاملتها بأسعار فائدة تفضيلية، كما فعلت الدول الأخرى (النمور الآسيوية مثلا ⁽¹⁶⁾) ، فالنشاط التصديري في الجزائر يتحمل بأسعار فائدة مرتفعة مثل الأنشطة الأخرى ، مما يزيد من تكلفة الإنتاج المصدر ، ويضعف من قدرته التنافسية . كما ضاعف من تلك المعوقات ضعف مصادر التمويل الخاصة بالتأمين على الصادرات ضد المخاطر التجارية و غير التجارية⁽¹⁷⁾ ، إلا في نطاق محدود لا يغطي كافة المخاطر.

- (5-3) المعوقات المتعلقة بالإجراءات الإدارية

تتنوع و تتعدد المعوقات التصديرية و الخاصة بالإجراءات الإدارية التي تقوم بها الجهات الإدارية التي تشرف على العمل التصديري و التي يتم تناولها في الآتي :

أ - مشكلة القيود البيروقراطية لتعدد الجهات و الأجهزة التي تعنى بالتصدير و تداخل اختصاصاتها و تضاربها ، وعدم التنسيق بينها في فحص ورقابة الصادرات مرة واحدة، بدلا من تعدد الفحص للصفقة الواحدة ، مما يعرقل إتمام الصفقات و التأخر في تسليمها إلى الأسواق المستوردة ، و الذي يؤدي إلى تحول المستوردين إلى الأسواق الأكثر التزاما في مواعيدها لاستيفاء احتياجاتهم ، و بذلك تفقد المنتجات الجزائرية الكثير من أسواقها التصديرية .

ب - غياب نظام قوي شامل و سياسة متكاملة لتشجيع الصادرات الصناعية و تتميتها ، وعدم توافر روح المصدر في الأشخاص القائمين على الصادرات من إرادة حقيقية للبيع و العمل على تشجيع الصادرات و تطويرها بالدعاية و الترويج للسلع التي يصدرونها للخارج .

ج - ضعف دور جهاز التمثيل التجاري ، و عدم تأديته لدوره الفاعل في تنشيط الصادرات الصناعية و تقديم الخدمات المتكاملة للمصدرين ، و ندرة مشاركته في تنظيم و إقامة المعارض و المراكز التجارية في الأسواق الخارجية ، و يرجع ذلك إلى نقص الكوادر و الخبرات الفنية المميزة و المؤهلة (كما و نوعا .)

د - عدم وجود خبرة و إلمام لدى المصدرين بالأسواق الدولية و طبيعتها و اختلاف أسواقها ، و تفضيلات المستهلكين فيها و التغيرات التي تحدث في الأذواق ، و حجم الطلب على المنتجات التي يصدرونها و مواعيدها المناسبة ، و الشروط و المعايير القياسية لمستوى الجودة في تلك الأسواق.⁽¹⁸⁾

- (6-3) معوقات خاصة بعدم توافر البيانات والمعلومات

يفتقر النظام التصديري الجزائري إلى البحث العلمي المنظم للأسواق الدولية بتجميع البيانات وتحليلها للتعرف على المشاكل التسويقية التي ستواجه المؤسسات والمشروعات المنتجة للسلع المصدرة قبل بدء إنتاج السلع التي تداولها في الأسواق الدولية ، وذلك بقصد اتخاذ القرارات على أساس من الدراسة والتحليل الموضوعي للبيانات والمعلومات لكل سلعة وسوق على حدة ، للتعرف على فرص التصدير ، والأسعار التنافسية ومواصفات الجودة المطلوبة ، وشروط الدفع والتسليم وأذواق المستهلكين ونوعية المنتجات المطلوبة، وخصائص الإنتاج المنافس⁽¹⁹⁾

ومن ثم فقد أدى ذلك إلى التخمين والاعتماد على الخبرة في اتخاذ القرارات لجهل المصدرين بالمعلومات والبيانات المتاحة عن الأسواق الدولية ، فضلا عن تجاهل القطاعين العام والخاص للقواعد التصديرية المتعارف عليها.

- (7-3) المعوقات الخاصة بخدمات النقل

تتمثل المشاكل والمعوقات الخاصة بخدمات النقل في ضعف الأداء ، وارتفاع التكاليف لعدم وجود وسائل نقل للصادرات بالشكل الكافي ، مما ينعكس في ضعف قدرة الصادرات الصناعية على تحقيق المنافسة في الأسواق الخارجية ، لارتفاع أسعار السلع المصدرة ، فضلا عن انخفاض هامش الربح المتحقق من النشاط التصديري ، ومن هذه المشاكل :

أ - عدم توافر وسائل النقل البري بالحجم المطلوب لنقل المنتجات سريعة التلف من المنتجات الصناعات الغذائية إلى الأسواق الخارجية في الوقت والمكان المناسبين ، إضافة إلى عدم توفير النقل بالسكك الحديدية من المناطق التصدير إلى الموانئ والمطارات للحفاظ على الصادرات وتخفيض نسبة الفاقد والتالف فيها .

ب - عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة تربط الموانئ الجزائرية ببعض الدول العربية و الإفريقية ، مما يستدعي الشحن للصادرات عن طريق الموانئ

الأوروبية، و منها إلى الموانئ العربية و الإفريقية ، الأمر الذي يضاعف من تكلفة النقل و ارتفاع أسعار الصادرات .

- (8-3) المعوقات الخاصة بالنفوذ إلى الأسواق الخارجية

لقد أثبت الواقع العملي خلال السنوات التي أعقبت قيام منظمة التجارة العالمية في تركيز الثروات في أيدي القلة المتقدمة من دول العالم ، و ازدياد البلدان الفقيرة فقرا ، نتيجة لتقلص صادراتها و صعوبة نفاذها إلى أسواق الدول المتقدمة بسبب التطبيق الصارم و التعنت الشديد من جانب الدول المتقدمة في موضوعات الدعم و الإغراق ، و المواصفات القياسية و المعايير الصحية و غيرها من القيود .

كما تزداد تلك المعوقات الخاصة بالنفوذ إلى الأسواق الدولية في ظل تزايد المتغيرات الدولية التي يشهدها العالم بدرجة غير مسبوقة ، و من أهمها ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية و الكيانات الكبيرة و العملاقة في شتى أنحاء العالم .

و لا شك أن قيام هذه التكتلات يؤدي إلى تغيير نمط و اتجاه التجارة الدولية إذ تزداد بين دول التكتل الواحد ، و تقل من الأسواق خارج التكتل ، و الذي يؤدي في النهاية إلى تعميق و زيادة المعوقات الخارجية للصادرات الدول النامية و من بينها الجزائر و التي من أهمها :

أولا : صعوبة الدخول إلى الأسواق الدولية :

تحتل الأسواق الدولية أهمية كبيرة للاقتصاد الجزائري ، حيث أنها النافذة التي تعبر منها الصادرات إلى الخارج ، و من ثم فإن أي قيود تفرضها هذه الأسواق على نفاذ الصادرات إليها سوف تؤثر على تطور الاقتصاد الوطني و تقدمه لما تحققه من عائد يتم استخدامه في تمويل احتياجات برامج التنمية ، فضلا عن تقدم الصناعات و تطورها ، و من هذا المنطلق تأتي أهمية تأثير القيود

المفروضة في الأسواق الدولية على الصادرات الصناعية الجزائرية و التي نذكر منها :

1- تعد الإجراءات الحمائية و التمييزية التي تمارسها أسواق الدول الصناعية على الصادرات الصناعية للدول النامية ومن بينها الدول العربية⁽²⁰⁾، مثل المواصفات القياسية و الفنية للجودة و قواعد المنشأ ، و المعايير الصحية و الأمنية ، و هو ما يؤثر سلبا على الصادرات الجزائرية و احتمالات التوسع فيها لعدم التزام الكثير من المؤسسات الصناعية الجزائرية بهذه الشروط و المعايير .

2- المشكلات الخاصة بنفاذ الصادرات الصناعية الجزائرية إلى التكتلات الاقتصادية ، و خاصة الاتحاد الأوربي عن طريق الدعم الذي تقدمه دول الاتحاد لسلعها حتى تكون في وضع تنافسي مع المنتجات المستوردة ، مما يؤثر تأثيرا شديدا على نفاذ الصادرات الصناعية الجزائرية .

3- يؤدي تحرير التجارة الخارجية طبقا لإتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى إلغاء المزايا التفضيلية التي تتمتع بها الصادرات الجزائرية في الأسواق الأوروبية ، مما يؤدي إلى زيادة المنافسة بين الجزائر و مجموعة الدول المصدرة لنفس المنتجات و يحد منها .

4- ارتفاع متوسط التعريفات الجمركية المطبقة في البلدان الصناعية على المنتجات المستوردة من الدول النامية ومن بينها الجزائر ، حيث تمثل التعريفات أربعة أضعاف ما تفرضه هذه الدول على نفس المنتجات المستوردة من الدول الصناعية ، كما أن الحماية التعريفية بالنسبة للسلع الزراعية في هذه البلدان تعادل في المتوسط خمسة إضعاف الرسوم المفروضة على المنتجات الصناعية المستوردة⁽²¹⁾

5- المشكلات المتعلقة بممارسات الشركات الدولية متعددة الجنسيات للنشاط وسيطرتها على إنتاج و تصريف مجموعة كبيرة من السلع في الأسواق الدولية

، ويساعدها في ذلك تمتعها بوفورات الحجم والقدرة على الدعاية والإعلان واستخدام التكنولوجيا المتقدمة ومكانات التمويل والضغط والمساومة للحصول على التخفيضات الجمركية لمنتجاتها داخل الأسواق الدولية ، والإعفاء من الخضوع للإجراءات الحمائية في أسواق دولها الأم.

ثانيا :ضعف السياسات التسويقية والترويجية :

تتعرض الصادرات الصناعية الجزائرية لعبئ هام يتمثل في ضعف السياسات والمؤسسات التسويقية، وهو ما يؤدي إلى تلاشي الميزة النسبية للمنتجات الصناعية الجزائرية في الأسواق الدولية ، ويرجع ذلك إلى سيطرة القطاع العام لوقت قريب على جزء كبير من العملية التصديرية ، كما تركزت الصادرات الصناعية في عدد محدود جدا من السلع والأسواق الدولية ، مما أدى إلى افتقار المؤسسات الصناعية الجزائرية للقدرة التسويقية اللازمة وعدم تنميتها

المحور الثالث -المحاور الرئيسية لإستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية

لعل من الملاحظ أن التحليلات التي تناولتها الدراسة والخاصة بدوافع ومبررات تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية نتيجة الاختلالات في هيكل الصادرات الجزائرية زيادة على المعوقات المختلفة التي تواجه تنميتها .كلها كشفت عن حاجة الاقتصاد الجزائري الملحة إلى وجود إستراتيجية طموحة لتنمية الصادرات الصناعية ، بل والمحاور التي يمكن أن تبنى عليها ، في إطار مراحل تمر بها في الأجل القصير و المتوسط والطويل ، تحددتها إمكانيات النمو التصديري وفقا للميزة النسبية والتنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري ،وكذلك وفقا للطاقات المحلية و الإمكانيات التصديرية في مجالات جديدة ، ويكون الدافع إليها ليس فقط إعادة التوازن الخارجي ، بل تكون إستراتيجية من أجل البقاء واقتناص الفرص ، في ظل التحديات التي تفرضها التحولات الإقليمية و العالمية وخاصة الأخيرة على وجه التحديد .

وهذه الإستراتيجية ، كما هو واضح من سياق البحث ومنهجيته ، تقوم على تنمية صادرات القطاع الصناعي و البحث في إمكانيات زيادتها بشكل مستمر ، وذلك ضمن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وزيادة مستوى التشغيل للاقتصاد الوطني وتحقيق الانتعاش والقوة الاقتصادية التي تتيح للجزائر في مرحلة الانطلاق الاقتصادي ، أن تلعب دورا رئيسيا في التحولات الإقليمية و الدولية وتحقق طموحاتها في رفع مستويات المعيشة وتوفير حياة لائقة للغالبية من أفراد المجتمع.

وفي هذا الإطار يمكن تصور المعالم الرئيسية لإستراتيجية المقترحة لتنمية الصادرات الصناعية الجزائرية استعدادا للانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية على النحو الآتي:

(1-4) تحديد سياسات لتنمية الإنتاج التصديري

تتطلب إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية تحديث القواعد الإنتاجية و تطوير البحث العلمي و التكنولوجي و ربطه بمراكز الإنتاج لتعميق التصنيع و تموين الجهاز الإنتاجي القادر على تحقيق هذه الإستراتيجية عن طريق تعبئة الطاقات الإنتاجية اللازمة لتشغيل جميع موارد المجتمع المعطلة من بشرية ، و طبيعية ، و مالية و استغلالها الاستغلال الأمثل ، وذلك من اجل تغيير البنيان الاقتصادي بتتويج و تطوير الإنتاج و التصنيع بالمواصفات التي تتطلبها السوق العالمية .

كما ينبغي العمل على ملائمة السياسات الاقتصادية لدعم الأنشطة التصديرية عن طريق حوافز الاستثمار ، و الإعفاءات الضريبية و الجمركية المناسبة لتوجيه المستثمرين و المنتجين إلى النشاط التصديري وذلك بالاعتماد على السياسات التالية:

أولا :- سياسات تطوير الإنتاج الصناعي

تتطلب إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية سياسات لتطوير هيكل الإنتاج الصناعي و تحديثه بجهاز إنتاجي يعمل طبقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج ، و يتمتع بالمرونة الكافية بحيث يستطيع توفير المتطلبات الأساسية للسوق المحلي ، و القدرة على الاستجابة لزيادة فرص الطلب على منتجاته في الأسواق الخارجية ⁽²²⁾ و ذلك عن طريق :

أ - وضع إستراتيجية صناعية باختيار عدد من الصناعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية و البشرية و توجيه الاستثمارات و المساعدات الفنية لها ، و من ثم توسيع القاعدة الإنتاجية و تحسين أساليب الإنتاج ⁽²³⁾، و رفع كفاءته وفقا لمواصفات الجودة العالمية ، و يمكن الاستفادة من تجربة دول النمرور الآسيوية في ذلك حيث تمكنت بالتركيز على قطاعات صناعية معينة حققت طفرات تصديرية في منتجاتها .

ب - تخطيط الإنتاج التصديري بإعداد خطة تصديرية سنوية لكل سلعة يحدد فيها الأسواق التي يتم التصدير إليها والأسواق الجديدة المطلوب دخولها ، و الكميات المطلوب تصديرها و أسعارها في الدول المستوردة ، حتى تتوافر لصادراتنا المتفق عليها و الأحجام و الأسعار و الجودة و المواصفات المطلوبة في الأسواق التي تتجه إليها ⁽²⁴⁾

ج - إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية من خلال تنوع هيكلها بزيادة الوزن النسبي للصادرات الصناعية الجزائرية و إحداث تحول نوعي في الصادرات من السلع الخام إلى المنتجات المصنعة لتلافي انخفاض أسعار السلع الخام في الأسواق الدولية ، و مثال لذلك ما اتخذته تركيا و أدى إلى زيادة صادراتها الصناعية إلى % 85 من جملة صادراتها السلعية نتيجة لإعادة هيكلة صناعاتها التصديرية ⁽²⁵⁾

د -زيادة الاستثمارات الموجهة إلى الإنفاق على البحوث و التطوير لتعزيز الأخذ بالأساليب التكنولوجية المتطورة للإنتاج التصديري حتى يمكن تطوير إنتاجه بما يتناسب مع الأسواق الدولية كما يجب ربط المؤسسات الإنتاجية بالمراكز البحثية القائمة و الجامعات .

هـ -توسيع قاعدة التعليم الفني و الهندسي في المدارس و الجامعات ،و زيادة انتشار مراكز التدريب المهني للعناية بإعداد كوادر فنية و عمالة ماهرة في مجال إنتاج الصناعات التصديرية⁽²⁶⁾،و يمكن الاستفادة من التجربة الكورية في ذلك و التي أدت إلى تمكين الكوادر الفنية من استيعاب و تطوير التكنولوجيات المختلفة لخدمة الصناعة الكورية و تحقيق نتائج باهرة في صادراتها.

و -التعاون مع الشركات العالمية على إنتاج سلع تصديرية عالية التكنولوجيا، لما تملكه هذه الشركات من توفير رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج لتحقيق وفورات الحجم وخفض التكاليف ، والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج السلع التصديرية عن طريق ما تملكه من إمكانيات للإنفاق على البحوث والتطوير وإمكانية الحصول على حقوق المعرفة ، كما تحقق هذه الشركات تنمية للموارد البشرية عن طريق التعليم والتدريب ، إضافة إلى القدرات الفائقة لهذه الشركات على الدخول إلى الأسواق الدولية لتصريف منتجاتها، لما تملكه من نفوذ وسيطرة وقدرات هائلة على التسويق والترويج والإعلان عن منتجاتها لنفاذها في تلك الأسواق.

ثانيا :السياسات الاقتصادية والمالية اللازمة لتحفيز التصدير

تتأثر الكفاءة التصديرية والقدرة التنافسية للصادرات بالقدرة على تخليص الصادرات من المؤثرات السلبية التي تنجم عن زيادة الأعباء المالية ، والتي ترفع من تكلفة العملية الإنتاجية ، وبالتالي تقليل الحافز على التصدير وضعف القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية .

ونعرض فيما يلي أهم السبل اللازمة لحل المشكلات الناجمة عن زيادة الأعباء المالية على الأنشطة التصديرية.

1- سياسة الاستثمار :

تمثل السياسة السلمية والمشجعة للاستثمار أهم العناصر لجذب الاستثمار (محلي أو أجنبي) (إلى قطاع أو نشاط معين ، مما يجب معه توفير المناخ الملائم للاستثمار من استقرار في السياسات الاقتصادية ، وعدم التدخل الحكومي إلا عند الضرورة ، ووجود نظام قانوني وتنظيمي يترجم هذه السياسات إلى قواعد وإجراءات من حيث الجهات المسؤولة عن التطبيق ، وتوافر للبنية الأساسية من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام⁽²⁷⁾

، والعمل على إزالة المعوقات المتمثلة في تعقيد الإجراءات لمنح التراخيص و الموافقات ، و التحويلات النقدية للمستثمرين الأجانب ، إضافة إلى مجموعة من الحوافز المناسبة من إعفاءات ضريبية ، و بيانات و معلومات دقيقة ، خدمات بأسعار رخيصة و غيرها . مما يؤدي إلى جذب الاستثمار لتحقيق دور فاعل في زيادة و نمو الصادرات في القطاعات المستهدفة.⁽²⁸⁾ كما يجب تشجيع التاجير التمويلي باعتباره أحد الأدوات التمويلية الهامة لتمويل المعدات و الآلات الحديثة ، و خطوط الإنتاج اللازمة للإنتاج التصديري و مساعدة المصدر على الاحتفاظ برأس المال العامل و توجيهه إلى العملية الإنتاجية. ومن المهم في هذا الصدد زيادة الاستثمارات الموجهة لتعليم و تدريب الأفراد و تزويدهم بالتكنولوجيا المتطورة ، و خاصة في الصناعات التصديرية ، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة.

2- السياسة الضريبية والجمركية

تستلزم سياسة تنمية الصادرات وتنويعها تحفيز الصادرات و دعمها لزيادة إمكانات دخولها إلى الأسواق الدولية، و من ثم يجب معاملة النشاط التصديري معاملة متميزة في المجالات التالية:

أ - في مجال الضرائب

العمل على زيادة الإعفاء المقرر للأرباح النشاط التصديري في قانون المالية على إيرادات النشاط التجاري والصناعي وتشجيع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الأنشطة التصديرية بإعفاء المصدرين من الضريبة الموحدة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ أول عملية تصديرية قياساً على المشروعات الاستثمارية الأخرى⁽²⁹⁾، أو ربط الإعفاءات الضريبية بتحقيق هدف تصديري معين للاستفادة من الإعفاء كما فعلت كوريا الجنوبية، وهناك العديد من التشريعات الضريبية في دول كثيرة تعامل أرباح النشاط التصديري معاملة تفضيلية تصل إلى حد الإعفاء من الضرائب و الرسوم .

كما يجب تخليص العمليات التصديرية و تعقيمها من أي رسوم أو أعباء مالية، كرسوم الخدمات و الرسوم الإدارية للمنافذ الجمركية، و رسوم التوثيق و الشحن لمساواة المنتجات التصديرية مع المنتجات المنافسة في الأسواق الخارجية و رفع قدرتها على المنافسة.

ب - في مجال الجمارك

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم الوسائل التي يمكن عن طريقها حفز المنتجين على زيادة صادراتهم بشكل ملموس وقد استخدمت العديد من الدول النامية الرائدة في مجال تنمية صادراتها هذه الوسيلة لزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية . و من ثم يجب علاج التشوهات الموجودة في التعريفات الجمركية، بحيث تتدرج من المادة الخام إلى المنتج النهائي بتطبيق الحد الأدنى للتعريفات أو الإعفاء منها على جميع الخامات و مستلزمات و خطوط الإنتاج و قطع الغيار، و أيضا المساواة في المعاملة الجمركية بين المنتج المحلي و المستورد عند التوريد للقطاعات المعفاة من الجمارك والرسوم الأخرى في إطار الاتفاقيات الدولية مثل قطاع البترول . كما يلزم إعفاء السلع

الاستثمارية و الآلات اللازمة للإنتاج التصديري و التي لا يوجد لها بديل محلي من الرسوم الجمركية و ضريبة المبيعات للعمل على خفض تكلفة المنتج التصديري وإعطائه ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية⁽³⁰⁾

-3 سياسة سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من الأدوات الرئيسية لتشجيع الصادرات حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى خفض أسعار الصادرات ، وبالتالي زيادة الطلب عليها ، مما يشجع المنتجين على تصدير إنتاجهم نتيجة للأرباح التي يحققونها بدلاً من بيعها في السوق المحلي .

ولكن يلاحظ أن سياسات تخفيض سعر الصرف في الجزائر لم يؤدي إلى زيادة ملموسة في الصادرات أو تخفيض في الواردات ، ويرجع ذلك إلى جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة العرض المحلي وبخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة ، ويقتضي الأمر سياسات أخرى مكملية لسياسة سعر الصرف كالاهتمام بتنمية وتطوير الجهاز الإنتاجي ، وتبسط إجراءات التصدير ، وتوفير الموارد المالية للمؤسسات المتخصصة في التصدير ، وغير ذلك من السياسات لتنمية الصادرات .

-4 تمويل الصادرات

يرتبط نجاح التصدير بتوفير الموارد المالية اللازمة للنشاط التصديري بأسعار فائدة ميسرة من خلال المؤسسات المالية المتخصصة ، بهدف زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشروعات الموجهة للتصدير ، ويمثل توافر التمويل بشروط أهم حوافز التصدير ، و يتضمن عنصر التمويل توفير موارد كافية لأغراض التصدير من ناحية ، و أن تكون هذه الموارد بأسعار و شروط تقضيلية من ناحية أخرى ، كما يتمثل التمويل التصديري في نوعين أولهما تمويل النشاط الجاري سواء قبل أو بعد التصدير ، و الثاني توفير التمويل لإنشاء مشروعات تصديرية جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة⁽³¹⁾

كما نرى ضرورة قيام الجهاز المصرفي الجزائري بتمويل الأنشطة التصديرية بأسعار فائدة مخفضة على أن تتحمل الحكومة أو البنك الوطني الفرق بين أسعار الفائدة المخفضة و أسعار الفائدة السائدة في السوق ، و ذلك بهدف مساعدة المصدرين على إيجاد عملاء لهم بالخارج ، و توفير رأس المال اللازم لإنتاج سلع تصديرية.

-5-التأمين على الصادرات

أدت المنافسة في السوق الدولية إلى الاتجاه نحو إعطاء مزيد من التسهيلات في الدفع للمستورد الأجنبي ، فلم تعد المنافسة بين السلع تقتصر على الأسعار و الجودة فقط ، بل أصبحت شروط الدفع المسيرة من أهم عناصر التسويق الخارجي⁽³²⁾ و التي تمثل حافزا لتفضيل المستورد الأجنبي لسلعة دون أخرى ، حيث يفضل المستورد الحصول على السلعة مقابل أداء مؤجل لقيمتها حتى يتمكن من تصريفها ، و من ثم سداد قيمتها للمصدر . و من هذا تبرز أهمية ضمان ائتمان الصادرات كميزة و حافز من حوافز التصدير لتسهيل حصول المصدر على قيمة صادراته في حالة مخاطر عدم الدفع سواء كانت لأسباب تجارية أو غير تجارية .

كما ينبغي السماح لشركات التأمين التجارية بالقيام بالتأمين على الصادرات من المخاطر ، و إنشاء شركات أخرى متخصصة لتحقيق ذلك الغرض مع توفير التمويل المناسب لها . لتأدية دورها ، و توسيع نشاطها لضمان المخاطر التجارية و غير التجارية التي تتعرض لها الصادرات الجزائرية في الخارج ، خاصة بعد موافقة الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

-2-4-ويرتكز على إصلاح الإطار المؤسسي و خدمات التصدير

مما لا شك فيه أن تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات تتطلب بجانب سياسات تنمية الإنتاج التصديري و تخليصه من أعبائه جانبا آخر لا يقل

أهمية عما سبق ،و هو إصلاح الإطار المؤسسي ،و تفعيل دور الخدمات التصديرية لدفع التصدير و زيادته .

فعملية التصدير بين التخطيط لها و تنفيذها و متابعة هذا التنفيذ تحتاج إلى العديد من المؤسسات التي تتعامل معها ، و تظهر أهمية هذا الجانب إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاد الجزائري قد غلب عليه التوجه الداخلي ، و الذي أدى بمعظم المؤسسات القائمة إلى تهميش التصدير و خروجه من أولوياتها ، كما أن هذه المؤسسات يعوذها التنسيق و التعاون في بعض الحالات و القدرة على وضع السياسات و تنفيذها في حالات أخرى . و لتلافي هذا القصور ينبغي تطوير البنية المؤسسية لدفع عملية التصدير من خلال مايلي:

أولا :تطوير البنية المؤسسية للتصدير

يرجع قصور و ضعف القدرة التصديرية الجزائرية في جزء كبير منه إلى البناء التنظيمي و المؤسسي لتنمية الصادرات و المعمول به ، و عليه فإن نقطة البدء في خلق و بناء القدرة التصديرية يتمثل في الانطلاق من رؤية متكاملة للبناء المؤسسي و التنظيمي وفق سياسة واضحة للتوجه نحو التصدير تنسق و تحكم حركة مختلف الأنشطة و الوحدات الإنتاجية في المجتمع ،و تزيل من أمامها كافة المعوقات الإجرائية و المؤسسية التي تعيق العملية التصديرية و تضعف من أدائها .

و تتمثل السياسة المؤسسية في إنشاء كيانات مؤسسية تهتم بالتصدير ،و تفعيل دورها في التعبير عن مصالح المصدرين مثل (تعاونيات أو جمعيات للمصدرين)و تمثيلها لدى الجهات الحكومية للمساهمة في صياغة و تطوير السياسات الاقتصادية بما يتفق مع مصالحها ،كما يجب أن تحقق هذه الكيانات الحماية لقطاع التصدير من الممارسات التجارية غير المشروعة من

الدول الأخرى في السوق الداخلية، كالإغراق، أو في السوق الخارجية من عرقلة نفاذ الصادرات الجزائرية في أسواقها .

ومن المهم التأكيد على ضرورة توحيد الجهات المشرفة على العملية التصديرية في جهة واحدة لتبسيط الإجراءات اللازمة لإتمام الصفقات التصديرية و اختصارها بقدر الإمكان⁽³³⁾ و إعادة النظر في تعدد الإجراءات الجمركية و الرقابية زمانيا ومكانيا بأن تفتح الرسائل المصدرة للرقابة التصديرية و الجمركية مرة واحدة و في مكان واحد للمحافظة على سلامة الرسائل المصدرة و سرعة وصولها ،و يمكن الاستفادة من التجربة الكورية في اختصار هذه الإجراءات و زمنها إلى أدنى حد ممكن .

و ينبغي العمل على تطوير البنية المؤسسية للتصدير من خلال رفع كفاءة المؤسسات الحكومية القائمة على خدمة المصدرين و تطوير السياسات التي تؤثر على عملهم و من أهم هذه المؤسسات :

أ -قطاع التجارة الخارجية ، ويجب العمل على تطوير دوره ليتسم بالمبادرة الفعالة لخدمة النشاط التصديري وإعداد الكوادر المتخصصة التي يمكن لها إعداد التقارير والبحوث الخاصة بمفاهيم التجارة الدولية و قوانينها والاتفاقيات و السياسات التجارية للدول الأخرى ، وزيادة فعالية دوره في مواجهة المشاكل التجارية التي تنشأ مثل الدعم و الإغراق و العمل على حلها.

ب -التمثيل التجاري ، و يجب تنشيط دوره و التوسع في إنشاء مكاتب له بالخارج و الاهتمام بها لتأدية دورها في مجال تنشيط و تنمية الصادرات الجزائرية عن طريق دراسة الأسواق الخارجية و توفير البيانات و المعلومات الكاملة عن إمكانية التصدير و الترويج للسلع الجزائرية . وأفضل الطرق للدخول إلى الأسواق الدولية و كيفية اكتساب الميزة التنافسية للمنتج الجزائري من تحسين و تطوير الإنتاج ، و بحث سبل استفادة المصدرين من الاتفاقيات

التجارية المعقودة مع الجزائر ، و متابعة نشاط المعارض الخارجية و العمل على تواجد المصدر الجزائري فيها ، و مساعدة المصدرين على الإعلان و الدعاية لمنتجاتهم في الأسواق الخارجية

و العمل على جذب الشركات الدولية لمشاركة القطاع التصديري و مدهم بالبيانات عن الإمكانيات و المزايا المتاحة في الاقتصاد الجزائري ، و التي يمكن أن تساهم في إنتاج السلع الجديدة التي تتخصص فيها هذه الشركات .

ج - إنشاء مجلس وطني أعلى للتصدير ، و يجب العمل على انتظام اجتماعاته و تفعيل دوره في تشجيع و تنمية الصادرات ، و دعم القطاعات التصديرية و تذليل ما يعترضها من صعوبات بما يكفل توسيع انتشارها و فتح أسواق جديدة.

و من الضروري تكوين و بناء شبكة رئيسية لمعلومات التصدير تعمل على تجميع و نشر المعلومات الاقتصادية و المالية ، و الفرص التجارية في الأسواق الدولية و مد المصدرين بها ، و بسياسات التصدير و الاستيراد في الأسواق الخارجية ⁽³⁴⁾ زيادة عن المواصفات العالمية لكل سلعة و أسلوب تغليفها و متطلبات شحنها و طبيعة أذواق المستهلكين و المنتجات المطلوبة و نوعيتها و الوقت المناسب للتصدير و طرق الدعاية و الإعلان و خدمات ما بعد البيع ⁽³⁵⁾

و إضافة إلى ما سبق ينبغي إنشاء قاعدة بيانات و معلومات في كل مؤسسة لتجميع البيانات و المعلومات عن الأسواق الدولية و تحليل و تقييم الفرص التسويقية لاتخاذ القرار السليم بشأنها ⁽³⁶⁾ بدلا من التخمين و الاعتماد على الخبرات الفردية .

ثانيا : تطوير خدمات التصدير

يتطلب تحقيق التصدير توافر بنية أساسية متطورة لتحفيز القطاعات الإنتاجية على التوجه للتصدير ، فلا يكفي توافر إنتاج معد للتصدير فقط ، بل لابد من توافر عناصر أخرى مكاملة تساعد على التصدير وتتمثل فيما يلي:

أ - خدمات النقل تتمثل السياسة المناسبة للنقل في ضرورة قيام الدولة والقطاع الخاص بالاستثمار في إنتاج وتجهيز الحاويات ووسائل النقل والتخزين المبرد لمواكبة الاتجاه العالمي المتزايد لاستخدامها في التجارة الدولية⁽³⁷⁾ وتخفيض تكلفة النقل للصادرات والتي تعتبر من أهم المشاكل التي تحد من قدرة الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية .

ب - العمل على فتح خطوط ملاحية منتظمة بين الجزائر واهم أسواقها الخارجية في الدول العربية والإفريقية والأوروبية لضمان سرعة وسهولة نقل الصادرات ، وتوفير الفراغات المناسبة على الطائرات لتسيير تصدير المنتجات بالسرعة المطلوبة ودون تلف ، والنظر في تخفيض خدمات الشحن والتفريغ بما يتماشى مع أسعار نظائرها في الموانئ الأخرى .

ج - العمل على تحديث أسطول النقل البحري و زيادة سفنه و تزويده بسفن الحاويات و الوسائل المتقدمة للتصدير، وتجهيز كافة الموانئ بالمعدات والتجهيزات الضرورية لذلك وتقديم الإرشاد و المساعدات الملاحية، و أجهزة الكمبيوتر لتقديم المعلومات الملاحية، و زيادة عدد الأرصفة بأطوال و أعماق كبيرة بما يسمح بالتعامل مع السفن الكبيرة⁽³⁸⁾.

د - إعطاء الحرية للشركات التجارية في نقل صادراتها على أي أسطول نقل تتوافر عليه الفراغات المناسبة لضمان سرعة وصول الصادرات في مواعيدها المناسبة و بأسعار. كما ينبغي العمل على مشاركة القطاع الخاص في أنشطة النقل و الشحن و التفريغ، و إلغاء احتكار القطاع العمومي لها بما يحقق المنافسة و تخفيض التكاليف و تحسين الخدمات.

- (3-4) ويرتكز على سياسة النفاذ إلى الأسواق الدولية

تسعى كافة الدول التي تهدف إلى زيادة و تنمية صادراتها بكل السبل و الوسائل إلى الحصول على حصة كبيرة في الأسواق الدولية ، خاصة في ظل بزوغ و ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية و التي تحول دون تحقيق ذلك بسهولة

و قد بدأت الحكومة الجزائرية منذ منتصف التسعينات إلى الاهتمام بنمو قطاع التصدير لتحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على إزالة كافة العقبات التي تحول دون تنمية الصادرات ، و تعزيز أوجه التعاون التجاري مع أغلب دول العالم بداية من منطقة التجارة العربية ، ثم المشاركة مع دول الإتحاد الأوربي باعتبارها أنسب السبل لاختراق المنتجات الوطنية الأسواق الخارجية ، و فيما يلي نتناول أهم المتطلبات اللازمة لسياسة النفاذ إلى الأسواق الدولية

أولا :الدخول إلى الأسواق الدولية

ينبغي العمل على إحداث تغيرات جوهرية في التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية الجزائرية بدلا من التركيز على السوق الأوربية من خلال فتح أسواق جديدة ، و زيادة نفاذ الصادرات إلى الدول العربية عن طريق تفعيل و تعزيز التكامل الاقتصادي العربي من خلال منطقة التجارة العربية الحرة و توسيع الاتفاقات الثنائية و متعددة الأطراف .

و من هذا المنطق ينبغي توجيه الصادرات الجزائرية لأهم الموانئ و المراكز التسويقية الأوروبية ذات التوزيع الأكبر في الأسواق الأوروبية لنقادي التعامل مع الوسطاء و الأسواق الأقل توزيعا في أسواق الإتحاد الأوربي.

ثانيا :التسويق و الترويج

يحتاج نجاح إستراتيجية لتنمية الصادرات الصناعية إلى سياسة تسويقية و إعلامية ناجحة تعمل على الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية و ذلك بالعمل على :

أ - إنشاء الكيانات التسويقية الكبيرة و المتخصصة و القادرة على انتهاز الفنون التسويقية الحديثة لتسويق المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية ، و لها القدرة على التجاوب السريع للتغيرات و التطوير في أساليب الإنتاج و التصميم و التكيف المستمر مع متطلبات السوق العالمية ، عن طريق قيامها بإجراء مسح تسويقي شامل و متكامل للأسواق العالمية و تحديد الفرص التسويقية في الخارج و تقديم التسهيلات اللازمة لتمكين المنتج التصديري من اختراق الأسواق الدولية ، و يولي الأنشطة الترويجية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية ، و إجراء دراسات وافية للمواصفات القياسية العالمية و التعرف على أنظمة تطبيق الجودة الشاملة و التطورات المستمرة التي تلحق بها .

ب - العمل على تبني و اتخاذ سياسة تسويقية مناسبة تركز على هذه العناصر (تشخيص الموقف التنافسي للمنتجات الجزائرية للتعرف على ميزاتها النسبية و التنافسية التي تتمتع بها عن طريق الاعتماد على البيانات و الدراسات السابقة و استطلاع رأي المنتجين و المصدرين للوقوف على قائمة الصادرات الجزائرية ذات الميزة التنافسية - تشخيص حالة كفاءة البنية الأساسية للتصدير لتحديد أوجه القصور فيها و معرفة التغير المطلوب إحداثه - تحديد العقبات الداخلية والخارجية في مجال دفع الصادرات في الأسواق الخارجية - بناء الإستراتيجية الملائمة لظروف الإنتاج الجزائري - بناء النموذج التسويقي المناسب لتحقيق نمو الصادرات و زيادتها .. الخ)

ج - القيام بالدراسات التسويقية المتعمقة للأسواق الخارجية على أسس علمية حديثة تركز على قاعدة معلومات و بيانات عن الأسواق الخارجية و تحليلها و تشتمل على الأسعار ، المواصفات ، أذواق المستهلكين ، حالة المنافسة و المنافسين في هذه الأسواق ، الطلب المتوقع ن الفرص و المخاطر ، الدخل و الوضع الاقتصادي ، العادات و التقاليد و ذلك بهدف توضيح فرص

التصدير المستقبلية و المشاكل التسويقية التي تواجه المشروعات التصديرية قبل إنتاج السلع التي سيتم تداولها في الأسواق و اتخاذ القرارات السليمة على أساس من الدراسة و التحليل⁽³⁹⁾

د-الاهتمام ببحوث المستهلكين في الأسواق الخارجية حيث أنها توفر للمنتج الإلمام الكافي بمعرفة المستهلكين الحاليين و المرتفعين من حيث السن و الجنس ،و الطبقة الاقتصادية و التعليمية ،و الدين و العادات و التقاليد ، وأساليب الاستهلاك

هـ -العمل على زيادة الاهتمام بإيفاد البعثات الترويجية و التسويقية بصورة منتظمة و إنشاء معارض دائمة و متقلة للمنتجات الجزائرية بالخارج لتعريف المستوردين و المستهلكين بها ، و ترتيب لقاءات بين المصدرين الجزائريين المشاركين في البعثات و المستوردين في الأسواق المستهدفة للعمل على تحقيق صفقات تصديرية

الخاتمة

تمثل تنمية الصادرات الصناعية وتنويعها أهم التحديات التي تفرض نفسها على واقع الاقتصاد الجزائري في الآونة الأخيرة ، خاصة في ظل المتغيرات الحالية على كل من الساحتين الإقليمية و العالمية وقيام منظمة التجارة العالمية و إزالة كافة المعوقات و الحواجز أمام التجارة و ما يترتب عليها من زيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق الداخلية و الخارجية ، و كذا التوقيع المرتقب للجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

و بناء على ما سبق يصبح البحث الإستراتيجية الملائمة لتنويع الصادرات الصناعية الجزائرية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية على قدر كبير من الأهمية بما يمكنها من تأدية دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة عن طريق تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري و تخفيض العجز في الميزان التجاري ،وزيادة القيمة المضافة ،و توفير المزيد من فرص العمل ،و

رفع درجة المهارة الفنية للعاملين باستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، و زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي لتمويل احتياجات التنمية .

و على الرغم من المحاولات و الجهود التي تبذلها الجزائر حاليا من أجل دعم الصادرات الصناعية وزيادتها ، إلا أنها تعترضها مجموعة من المعوقات و العقبات التي تحول دون نموها وتأدية دورها في عجلة التنمية الاقتصادية والصناعية ، مما يستلزم ضرورة الإسراع بوضع الحلول المناسبة للمشاكل والمعوقات التي نرى أنها تساهم في زيادتها و نفاذها في الأسواق الخارجية.

ولعل أهم النتائج المترتبة عن إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية ، والتي تؤكد قدرتها على تنويع وتحفيز الصادرات الجزائرية بشكل عام ، هي السياسات المتعلقة بالاستثمار وبكل من السياسات الضريبية والجمركية وسياسة سعر الصرف، وكذلك السياسات المتعلقة بتمويل الصادرات والتأمين عليها ، بالإضافة إلى إصلاح الإطار المؤسسي وخدمات التصدير ، وسياسة النفاذ إلى الأسواق الخارجية .

ولا يتوقف الأمر على استعراض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بل تؤكد هذه النتائج على ضرورة ربطها بأهم التوصيات الآتية:

على الرغم من الجهود والمحاولات التي تبذل من اجل دعم الصادرات الصناعية الجزائرية وزيادتها، إلا انه يوجد العديد من العقبات والمعوقات التي تعترض نموها وتطورها تعرضت لها الدراسة ، وهذا ما يستلزم ضرورة الإسراع بوضع الحلول المناسبة لهذه المشاكل والمعوقات ، وفي هذا الصدد نوصي بالاتي :

- العمل على اعتبار التوجه للتصدير هدف وطني توضع له الإستراتيجيات المناسبة والمحددة الأهداف في إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان يتم تحيز التشريعات والسياسات ناحية هذا التوجه لتهيئة المناخ الملائم لتنمية

الصادرات ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للصناعات التصديرية بالجودة المطلوبة على نحو يمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية .

- إنشاء جهاز وطني ذو صلاحيات واسعة يعمل على التنسيق بين الجهات المعنية بالتصدير ويخطط للأهداف التصديرية ، ويجمع البيانات والمعلومات لمد المصدرين بها ، كما يقوم بالبحوث والدراسات من أجل التعرف على المعوقات وتقديم مقترحات الحلول المناسبة لها ، مما يعزز غرس الوعي التصديري لدى المجتمع ككل.
- العمل على تنويع هيكل الإنتاج الزراعي والصناعي وإعادة تشكيلة قائمة الصادرات الجزائرية بحيث يتم التركيز على نوع من الصادرات التي تتسم بالاستقرار والمزايا النسبية المتوفرة ، وإنتاج سلع صناعية للتصدير ذات تكنولوجيات عالية للتغلب على مشكلة تصدير المحروقات وانخفاض أسعارها في الأسواق الدولية .
- توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط التصديري بأسعار فائدة منخفضة من خلال المؤسسات المالية المتخصصة والتجارية بهدف زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية للمشروعات الموجهة للتصدير
- تكوين وبناء شبكة رئيسية لمعلومات التصديرية على المستوى الوطني تعمل على تجميع ونشر المعلومات الاقتصادية والمالية والفرص التجارية وسياسات التصدير والاستيراد في الأسواق الخارجية والموصفات العالمية لكل سلعة وأسلوب تغليفها ومتطلبات شحنها لمد المصدرين بها.

- إنشاء مؤسسات تسويقية متخصصة لتسويق المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية والتعاون مع الشركات العالمية في هذا المجال ، وإرسال البعثات الترويجية والتسويقية للأسواق المستهدفة ، وإنشاء معارض دائمة للمنتجات الجزائرية وخدمات ما بعد البيع في الأسواق الخارجية ، وتيسير الاشتراك في المعارض الدولية .